قراءات في التجربة التنموية الصينية

أسرار النجاح ودروس مستفادة

د. زرقين عبود

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

abze_86@yahoo.fr

الملخص:

تعد التجربة التنموية الصينية واحدة من أهم التجارب العملاقة في القرن الحالِى، فقد تركت بصماتها القوية على مسيرة العالم بعد أن أحدثت تحولات جذرية وعميقة في حياة شعب وصل تعداده إلى حوالى خمس سكان العالم.

وبعد مرور 30 عاما على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وانفتاح الصين على الاقتصاد العالمي، أصبح للصين تجربتها الفريدة التي قدمت بريقا من الأمل لدول النامية، بوصفها نموذج تنمية استطاع أن ينمو باستقلالِية وبغير انعزالية. وعليه فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى مناقشة وتحليل التجربة التنموية الصينية، واستنباط أهم عناصر نجاحها. وذلك من خلال استعراض طبيعة النموذج الصيني، وجوانب من الإصلاحات الاقتصادية في الصين، زيادة على الإستراتيجية التي اتبعتها الصين من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وإمكانية الاستفادة من هذه التجربة التنموية الكبيرة.

الكلمات المفتاحية: الصين، التنمية، إصلاح اقتصادي، استثمار أجنبي، تنمية الصادرات

Abstract

The development experience of China and one of the most important experiences in this century giant , has left its mark on the strong rally that brought the world after the radical and profound transformations in the lives of people and access to a population of about one fifth of the world's population.

After 30 years of economic and social reforms and opening up of China to the global economy , China has become a unique experience

that provided a glimmer of hope for the developing countries , as a development model able to grow independently and without isolationism. Therefore, this paper aims to discuss and analyze the development experience of China , and the development of the most important elements of success. , Through the review of the nature of the Chinese model , and aspects of the economic reforms in China , an increase on the strategy pursued by China in order to achieve economic and social development , and the possibility to take advantage of this large development experience .

Key words: China , development , economic reform , foreign investment , export development

تمهيد:

تعتبر التجربة التنموية الصينية واحدة من التجارب التي أدهشت المجتمع الدولي ،حيث لفتت انجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الـ30 عاما من تطبيق لسياسة الإصلاحات الاقتصادية ،والانفتاح الكثير من العلماء والباحثين داخل وخارج الصين واتخاذها كنموذج للدراسة والمناقشة .حيث أن التجربة التنموية الصينية هي رؤية جديدة تختلف عن الرؤية التي تذهب باتجاه الانفتاح على العالم الخارجي ولاسيما العالم الغربي، وأحداث إصلاحات اقتصادية تكون كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي للصين ومن ثم تحقيق مستويات من الرفاهية مرضية للمواطن الصيني.

وتعد التجربة التنموية الصينية التي قادها الزعيم الصيني "**دينج شياو بينج**" منذ عام 1978، واستمر على نهجه من جاء بعده، تجربة فريدة من نوعها وهي محط إعجاب العالم واستطاعت هذه التجربة من خلال نجاحاتها أن ترتقي بالصين إلى مكانة متقدمة بين الدول على الصعيد العالمي.

وحققت التجربة الصينية تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، ولنا أن نستدل على نجاح هذه التجربة من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالِية المتحققة، والتي انعكس بشكل ايجابي في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في الصين. مما أدى بالنتيجة إلى تحسن ملحوظ في مستوى دخل الفرد في الصين. ومن نتائج هذه التجربة ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية في الصين، وكذلك زيادة مساهمة الصين في حجم التجارة العالمية.

حيث تحول الاقتصاد الصيني من اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى، إلى اقتصاد أساسي في التجارة العالمية.

مشكلة الدراسة: وتأسيسا على ماسبق فإن مشكلة الدراسة الحالية، تنحصر في عرض وتحليل التجربة التنموية الصينية الفريدة من نوعها من أجل استنباط أهم عناصر نجاح تلك التجربة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستخلاص مدى إمكانية استفادة الاقتصاديات العربية من بعض جوانب هذه التجربة في ضوء التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أنها تلقي الضوء على تجربة سبق وأن تم الرهان على جدواها من قبل الكثير من الدول وخاصة كونها كانت تعتبر من الدول النامية، ولكنها مع الزمن برهنت على الإمكانيات الكامنة في عمق هذا الهدوء الذي تعيشه الصين وتخطت جميع العراقيل واستمرارها في تحقيق أهدافها.كما تبرز أهمية الدراسة في مقدار الاستفادة من هذه التجربة التنموية بالنسبة للاقتصاديات العربية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى استعراض أسباب نجاح التجربة التنموية الصينية في تحقيقها لمعدلات نمو اقتصادية عالِية، انعكس بشكل ايجابي في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في الصين، وتحسن ملحوظ في مستوى الدخل الفردي الصيني. وارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية. زيادة على المساهمة الكبيرة في حجم التجارة العالمية للاقتصاد الصيني.

منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فيما يتعلق باستحضار البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة والعمل على دراستها وتحليلها. معتمدا في ذلك على العديد من الأدوات العلمية، مراجع ومصادر علمية ذات الصلة بالموضوع.

تقسيمات الدراسة: بناء على ماسبق وتحقيقا لأهداف الدراسة قمنا بتقسيم موضوعاتها إلى أربع محاور رئيسية على النحو التالِي:

المحور الأول– طبيعة النموذج الصيني

المحور الثاني- الإصلاحات الاقتصادية في الصين

المحور الثالث – إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الصين

المحور الرابع – الاستفادة من التجربة التنموية الصينية

المحور الأول – طبيعة النموذج الصيني

وفي محاولة لفهم طبيعة النموذج الصيني ومقوماته ومراحل تطوره، سوف نتناول أولا المقومات الأساسية للنموذج الصيني، ثم نتعرض للثقافة السياسية الصينية كأحد المتغيرات الإستراتيجية في عملية التنمية والإصلاح في الصين ثم للأهداف الإستراتيجية لهذا النموذج.

1-المقومات الأساسية للنموذج الصيني

تبلور النظام السياسي الصيني في ظل "**ماوتسي تونج** " عبر مرحلة من النضال الشيوعي لاكتساب الجماهير، ومقاومة الاحتلال اِلىاباني، ومواجهة الكومنتاج (الحزب الوطني) الذي سيطر علىه الإقطاع ومنذ إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية عام 1949 برزت مقومات النظام السياسي الصيني والتي تمثلت في[1]:

- الإيديولوجية الماركسية اللينينية وفكر ماوتسي تونج.
- الحزب الشيوعي الصيني كمعبر عن هذه الإيديولوجية ومطور لها.
- القيادة السياسية التي برعت في تجسيد عناصر النظام السياسي ومقوماته.
- جيش التحرير الشعبي الذي قاد نضالا تطور من خلال التفاعل مع الجماهير في النضال ضد اِلىابان وابتكر أساِليب نضاِلية تختلف عن وضع الجيوش التقليدية في الدول المستقرة.

وتميز التطور التاريخي الصيني بسمات خاصة أثرت في تطور النظام السياسي في عهد "**ماوتسي تونج**"، أهمها[2]:

أ-استمرارية التراث الحضاري الصيني، فالصين تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم استطاعت أن تحافظ على تراثها الثقافي دون تأثر خارجي فعال، وهنا يجب توضيح

حقيقتين رئيسيتين ،**الأولى** ،أن التأثر بالعالم الخارجي لم يغير من ثقافة وسلوك وعقائد المجتمع ككل ، ولكن كان هناك تأثر جزئي في فترات تاريخية معينة ،لم يؤدي لمحو الذاتية الحضارية أو الثقافية للمجتمع ،أما الحقيقة **الثانية** تمثلت في تفاعل الإطار الحضاري مع الإطار السياسي ،الأمر الذي أدى إلى تحول الإطار الحضاري إلى دولة، وظلت الدولة الصينية قائمة رغم ما أصابها من ضعف واقتطاع بعض أجزائها، ولكن الكتلة الرئيسية المكونة للدولة (الحضارة) ظلت متماسكة.

ب- تعتبر الصين الدولة الوحيدة التي لم يستطع الاستعمار الأوروبي أن يستوطن فيها ،فرغم اقتطاع الاستعمار البريطاني والفرنسي والألماني لأجزاء من الساحل الشرقي ،إلا انه لم يستطع أن ينفذ إلى قلب الصين وقد دفع اعتقاد الصين باعتبار ذاتها مركز الكون والدولة الوسطى الكونية ،وان جيرانها —برابرة- إلى إقامة سور الصين العظيم عام 221 قبل الميلاد الأمر الذي أدى إلى الحفاظ على وحدتها وتماسكها وساعد على تنمية الروح النضالِىة العنيفة في مواجهة الغزاة ،وهو ما استفاد منه **"ماوتسي تونج"** في مواجهة الغزو اِلىاباني ،وهذا يدل على عمق اثر البعد التاريخي والحضاري في المجتمع الصيني

ج-الطابع الدوري لنظام الحكم في الصين، فقد كان النظام السياسي الصيني دائم التغير فيما عرف بـ "دورات الحكم".

وينظر السياسيون والمفكرون الصينيون إلى تعاقب القيادات الشيوعية الصينية، بأنها بمثابة أجيال في القيادة، يتمثل الجيل الأول في "ماوتسي تونج" والثاني "دنج شياو بنج" والثالث "جيانج زيمين" والرابع "هو جنتاو"، ومن هنا يمكن القول أن المفهوم الفكري للتعاقب في الأجيال في الفكر الصيني المعاصر، ليس إلا تعبيرا عن الطابع الدوري الأسري في الفكر الصيني التقليدي.

2-الثقافة السياسية الصينية:

يعد المتغير الثقافي أحد المحددات الإستراتيجية لعملية التنمية والإصلاح في الصين، بما تشمله الثقافة السياسية من مجموعة من القيم والمعتقدات المتعلقة بالعملية

السياسية يمكن أن تساهم في عملية التنمية، إذا كانت تنطوي على تشجيع المشاركة والحوار والتسامح الديني والاستعداد للتفاوض وقبول الحلول الوسط.[3]

وبالنظر اِلى الثقافة الصينية، فإنها تعد من أقدم الثقافات و الحضارات على مر التاريخ، وتتميز الحضارة الصينية عن غيرها من الحضارات القديمة بالاستمرار والاستقرار. أما على المستوى الثقافة السياسية فقد شهدت الصين دولة المؤسسات السياسية منذ 1500سنة قبل الميلاد في عهد أسرة "شانج Shang" ، وقد شكلت هذه الثقافة العريقة الشخصية القومية للمجتمع الصيني وما تتسم به من تقاِلىد مميزة .[4] وتعد الكونفوشيوسية والماوية أحد أهم وركائز الثقافة السياسية الصينية.

2-1- تعاِليم كونفوشيوس في الثقافة الصينية:

تعتبر " الكونفوشيوسية" confucianism الفلسفة الأخلاقية ذات النظرة الاجتماعية والكونية للحضارة الصينية، وتمثل جوهر فكر الثقافة السياسية الصينية. ويري الكثيرون أن "كونفوشيوس" هو الصين وأن أفضل طريقة لفهم تفكير الشعب الصيني هو فهم أفكار كونفوشيوس.[5]

ويمكن القول أن الثقافة الكونفوشيوسية التقليدية قد انعكست على تكوين المجتمع الصيني و بلورة الاتجاهات السياسية لدي الأفراد والتي استمرت في الكثير من جوانبها اِلى وقتنا الحاِلى.

ويمكن تلخيص أهم سمات وخصائص الثقافة الكونفوشيوسية التقليدية في النقاط التاِلية :[6]

*- الاهتمام بالعلاقات الإنسانية والتمسك بالأخلاق إلى الحد الذي تعلو فيه المشاعر الإنسانية فوق قانون البلاد، وتعتبر أداء الواجب الأخلاقي على نطاق الأسرة أو العشيرة من احترام القوانين.

*- ما يضفي الشرعية على السلطة بشكل أساسي ليس القدر الذي تسمح به من المشاركة والحرية، وإنما درجة استقامتها وانجازها.

*- الطاعة العمياء للسلطة، حيث تعتبر الطاعة العمياء لسلطة رب الأسرة الصورة المصغرة التي يتربي عليها الطفل الصيني حسب الثقافة التقليدية، وهو ما يؤدي إلى الإذعان إلى السلطة العليا في المستقبل، فالشخصية الصينية التقليدية تجمع بين القهر والديكتاتورية، فالشخص الصيني ديكتاتورا بالنسبة لزوجته وأطفاله وخارج بيته يظهر الجانب الأخر من شخصيته التي تتسم بالطاعة العمياء والإذعان وعندئذ يصبح مقهورا.

*-الاهتمام بالانسجام والسعي وراء الاستقرار، ويربط الكثيرون بين حالة الاستقرار والسلام النفسي وبين طبيعة الحياة القائمة على الزراعة، والتي تتسم بالإنتاج والاستهلاك الذاتي في مسقط رؤوسهم لذلك يؤمن الصينيون دائما بمبدأ الوسط، ولا يسعون اِلى التطرف وتتسم سياسة المجتمع بالاعتدال والحفاظ على الهدوء والاستقرار.

2-2-الإيديولوجية الثورية في عهد ماوتسي تونج

احدث الزعيم الصيني "ماوتسي تونج" تغيرات جذرية في المجتمع الصيني خلال ستون عاما أمضاها بين العمل السري والكفاح المسلح والعمل العام وبوفاته عام 1976 ترك وراءه دولة مستقرة تملك سلاح ردع نووي، دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ودعت عصر المجاعات والحروب الأهلية .

فقد تمكن "ماوتسي تونج" من خلال شخصيته القيادية من بسط نفوذه وسيطرته على صفوف الفلاحين الذين شكلوا قوة الدفع الحقيقية لمسيرته بالإضافة لذلك شكلت الأحوال المعيشية والاقتصادية دافع أقوى من جانبهم للخضوع والطاعة حيث كانت نسبة 55 % من الفلاحين بلا ارض يملكونها و 20 % يفلحون مساحات لا تتناسب مع تعدادهم ،وكانت نسبة 81 % من الأراضي الصالحة الزراعة متركزة في أيدي 13 % فقط من الملاك والمزارعين ،وفي بعض المناطق من وادي نهر "اِلىانجستي" وصل الأمر إلى امتلاك نسبة 3 % من السكان لحواِلى 80 % من الأراضي الزراعية .لذلك يمكن القول أن جذور الفكر الاشتراكي في الصين ظهرت في فترة كانت الصين أحوج ما يكون إلى سماع الشعارات الاشتراكية من عدالة توزيع الدخل والمساواة التي نادى بها "ماوتسي تونج"[7].

وبعد قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 لم يسعى "ماوتسي تونج" إلى محاكاة النموذج السوفيتي إدراكا منه لطبيعة الظروف المختلفة للشعبين الروسي والصيني. فقد رفض إقامة الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة وشجع قيام الصناعات كثيفة العمالة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من القوى العاملة.

وحاول "ماوتسي تونج" الموائمة بين الثقافة الكونفوشيوسية بما تحمله من تراث ثقافي وفكري عميق وبين الماركسية، حيث أصبح التاريخ في نظر "ماوتسي تونج"صراعا طبقيا لا يتنهي، ورأى أن التغيرات التي تحدث في المجتمع تؤدي إلى تطور التناقضات فيه بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج. لذلك فقد حدد الأهداف العليا للشيوعية في اختفاء الطبقات، وبالتبعية سلطة الدولة والأحزاب السياسية، والتي لن يصبح لوجودها ضرورة، وبذلك سينتقل المجتمع إلى مرحلة الرقي والازدهار.

ومن أهم المبادئ الاشتراكية التي تبناها "**ماوتسي تونج**"مبدأين[8]، **الأول** مبدأ "ديكتاتورية الشعب الديمقراطية" موضحا أن الديمقراطية هي لخدمة أبناء الشعب، بينما الديكتاتورية موجهة إلى أعداء الشعب داخل الصين وخارجها، والثاني مبدأ"المركزية الديمقراطية " والذي يعتبر من أهم ملامح الاشتراكية الصينية، والذي يرمي إلى الجمع بين الديمقراطية في مناقشة القضايا على مستوى القاعدة داخل الحزب الشيوعي، وبين التمتع باتخاذ القرار المركزي على مستوى القيادات العليا بالحزب.

وكان على الجميع الالتزام بهذين المبدأين، ونتج عن ذلك تعاظم سلطة "**ماوتسي تونج**" داخل الحزب والدولة وانتشر الفكر الماوي داخل ربوع الصين، واقر المؤتمر الوطني التاسع للحزب الذي انعقد عام 1969 تعديلات هامة على لائحة الحزب بموجبها أصبحت أفكار "**ماوتسي تونج** " تمثل أعلى مراحل الماركسية.

2-3-مرحلة ما بعد "ماوتسي تونج"

انتهت المرحلة الثالثة في حياة الحزب الشيوعي الصيني برحيل الزعيم "ماوتسي تونج " في 9 ديسمبر 1976 وبدا ظهور الآراء التي تنادي بضرورة إتباع سياسة التعديل

والإصلاح وتطوير الفكر الماوتسي تونج حسب الظروف التاريخية الجديدة فيما شكل انتصار للتيار البرجماتي بقيادة "دينج شياو بنج" والذي أعطى الأولوية للتطوير الاقتصادي والتقدم التكنولوجي على حساب التطوير الإيديولوجي[9].

وقد أولت القيادة الصينية بزعامة "دينج شياو بنج" اهتماما خاصا بالإصلاحات الاقتصادية والحد من سيطرة الحزب على الإدارات والمؤسسات الاقتصادية، وإدخال عناصر اقتصاد السوق من فتح الأسواق وتحرير الأسعار في محاولة لتحقيق التوازن بين السيطرة السياسية المركزية والمبادرات الفردية واقتصاد السوق.

وبدا "دينج شياو بنج " التمهيد لإستراتيجية التنمية بعمل إصلاحات اقتصادية واسعة تحت شعار "الخيار الجديد" [10]مؤكدا ضرورة خروج الصين من عزلتها التي فرضتها عليها الإيديولوجية الماوية، والانفتاح على أسواق العالم والاستفادة من التكنولوجيا في تحديث الصناعة وتطويرها.

وفي جانب الإصلاح السياسي ، تمحورت فلسفة "دينج شياو بنج" في إخضاع الإصلاح السياسي لمقتضيات الإصلاح الاقتصادي ،حيث أن الشروط اللازمة للتنمية والتقدم الاقتصادي هي نفسها اللازمة للتنمية السياسية ،فبدون ديمقراطية لن يكون هناك تحديث اشتراكي، وقد قام "دينج شياو بنج " ببعض الإصلاحات السياسية لتدعيم مسيرة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأها ،حيث تركزت على إدخال بعض التعديلات الدستورية ،وإتاحة الفرصة أمام العناصر الإصلاحية الشابة لتولي المناصب على مستوى الحزب والدولة وتنظيم الانتخابات المحلية وإطلاق حرية الصحافة.

وتعتبر البرجماتية [11] (الواقعية) من أهم ملامح ثقافة السياسية الصينية في عهد "دينج شياو بنج" وهي صفة قديمة اتصف بها الصينيون حيث أسهمت الواقعية الصينية في التركيز على عملية الإصلاح الاقتصادي برغم تعارضها مع المبادئ الاشتراكية المتوارثة. الأمر الذي مكن " دينج شياو بنج" من إرساء قواعد اقتصاد السوق الاشتراكي مستخدما الوسائل الرأسمالية دون عائق إيديولوجي، مع أحكام سيطرة الحزب على الحياة السياسية والحزبية في الصين.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الثقافة السياسية الصينية تملك جذور عميقة تضرب في أعماق التاريخ وهي ليست معادية للديمقراطية ولكنها ثقافة تتسم بمرونة عالية وقبول للطاعة واحترام للزعامة، يمكن أن تحتوي الثقافات الوافدة عليها بالشكل الذي يسهم ايجابيا نحو دفع مسيرة التنمية، ولا يمثل عائقا أمام تطبيق سياسات إصلاحية ذات خصائص رأسمالية، والوقوف خلف القيادة السياسية المثلة في الحزب الشيوعي الصيني بما يضمن الاستقرار في الجبهة الداخلية، وهو ما يعد الضمان والأساس الذي يرتكز عليه نجاح أي تجربة تنموية.

من هنا يمكن القول أن الثقافة السياسية الصينية كانت من أهم ركائز الإستراتيجية التنموية في الصين.

المحور الثاني-الإصلاحات الاقتصادية في الصين

بدأت الإصلاحات الاقتصادية في الصين منذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين ،تحديدا في سبتمبر عام 1982 عقب انعقاد المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي، والذي اقر بالأخذ بأليات اقتصاد السوق بجانب أسلوب التخطيط المركزي في الاقتصاد، وتطبيق بعض المبادئ الرأسمالية بعد أن ظلت الصين ما يقرب ثلاثة عقود (1949 – 1978) في رداء الاشتراكية حتى فقد هذا المفهوم مصداقيته ،ولم يعد يفي بمتطلبات القيادة الصينية في المرحلة التي تحاول فيها الصين صياغة مفهوم جديد ذو طابع صيني يجمع بين المفهوم الصيني للاشتراكية ومفهوم الغربي للرأسمالية[12].

وتركزت المرحلة الأولى من الإصلاحات على الريف الصيني وتنمية الاقتصاد الزراعي، باعتباره العمود الفقري لهيكل الاقتصاد الصيني، وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في الساحل الجنوبي للصين، وكان هدف الإصلاحيين الجدد بقيادة " دينج شياو بنج" بعث الحياة في الاقتصاد الصيني الراكد، والعمل على رفع مستوى المعيشة للشعب الصيني. لذلك بدا الإصلاح في المناطق السهلة والآمنة نسبيا بتدرج حذر، بالتركيز على أقاليم معينة وفي حالة ثبات نجاحها تعمم على أماكن أخرى، بالإضافة إلى

التركيز على اختيار قطاع رائد يمكن من خلاله الانتقال بالإصلاح لقطاعات راكدة أخرى[13].

وتمثل القطاع الرائد في المرحلة الأولى للإصلاح في قطاع الزراعة، حيث انصب الاهتمام منذ البداية على إنعاش الاقتصاد الريفي، وقدم الحزب الشيوعي خلال هذه المرحلة العديد من الحوافز المادية. كما خفض من الرقابة التي كانت تمارس في الماضي، والتي أعاقت تقدم الاقتصاد الصيني في المجال الزراعي وانطلق الإصلاح في الريف والقرى الصينية وأقدمت الحكومة على تعديل هيكل الصناعة الريفية وتطوير المؤسسات الريفية. الأمر الذي حفز الفلاحين على الإنتاج وتم إنشاء عدد كبير من المصانع الملحقة بالمزارع، تم من خلالها استيعاب إعداد كبيرة من العاملين، الأمر الذي أدى إلى تقليل أعداد العاطلين في هذا القطاع.

وأقدمت الصين على إلغاء الكومونات[14] ،وأصبح الفلاح الصيني يمتلك الأرض التي يزرعها ويسيطر على وسائل الإنتاج الرئيسية بصورة شرعية .ونتج عن حل الكومونات ايجابيات وسلبيات ،حيث أدى إلى تشجيع الفلاحين على التخصص في كافة المجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والريفي ،بالإضافة إلى ظهور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،وفي الجانب المقابل أدى إلى هجرة العمالة من الريف إلى المدن والمناطق الحضرية ،الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة البطالة في الحضر ،مما دعا الحكومة إلى وضع قيود على الهجرة لتلافي احتمال حدوث المزيد من البطالة في المدن[15] .

وعلى ضوء النظام الجديد تم توزيع الأراضي الجماعية على الفلاحين على أساس العائلات بعقود تأجير طويلة الأمد (كانت المدة في البداية 15 سنة، ثم امتدت اِلى 30 سنة)، في مقابل تعهد الفلاحين بتسليم حصة محددة من الحبوب اِلى الحكومة كضريبة سنوية ثابتة، وأن يبيعوا جزاءا من محاصيلهم الزراعية للحكومة حسب ما ينص العقد، والأهم من ذلك أنه في ظل هذا النظام من حق الفلاحين اختيار الطرق الزراعية وأنواع المزروعات في أراضيهم، وحق الاستثمار فيها وغير ذلك من الحقوق الأخرى. وبتطبيق هذا النظام حظيت سوق المنتجات الزراعية بمزيد من الحرية وإمكانية التطور في بداية

الثمانينات، الأمر الذي وفر للفلاحين نصيبا أكبر في أسعار المحاصيل الزراعية وفوائدها مقارنة مع ما كان سابقا. وفي الوقت ذاته رفعت الحكومة سعر شراء المنتجات الزراعية، وخاصة أسعار القطن والمحاصيل غير الحبوب، الأمر الذي انعكس على زيادة الإيرادات الحقيقية للفلاحين زيادة ملحوظة خلال سنوات متواصلة بعد إصدار هذا القرار.

وقد لعبت الإصلاحات في القطاع الزراعي، وتعميم الحرية في سوق المنتجات الزراعية وتخفيف السيطرة الحكومية على أسعارها دور جوهري في زيادة الإنتاج الزراعي في الصين، وسجلت الصين رقما قياسيا في إنتاجها الزراعي عام 1984 بمقدار 500 مليار كيلوجرام من الحبوب.[16] وبذلك تحولات الصين من أكبر دولة مستوردة للحبوب في العالم اِلى دولة مصدرة للفائض من الحبوب.

بالإضافة اِلى ذلك نتج عن الإصلاح في القطاع الزراعي توسع كبير للمؤسسات الصناعية الموجودة في الأرياف، وأدت زيادة إيرادات الفلاحين إلى تطور هذه الوحدات الصناعية الريفية التي استوعبت نسبة كبيرة من الأيدي العاملة الفائضة من الزراعة، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على عملية التصنيع في الصين حيث استوعبت الصناعات غير الزراعية في الريف خمس سكان الريف حتى منتصف الثمانينات.

وقد تطور دور المؤسسات الريفية في الصين ونمت بشكل سريع الأمر الذي انعكس على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وزودها بقوة دافعة لزيادة قدرتها الإنتاجية.

تأسيسا على ما سبق يمكن استخلاص نتائج الإصلاحات في الريف الصيني في نهاية المرحلة الأولى للإصلاحات بعد انتهاء الخطة الخمسية السادسة (1980–1985)[17]، في الأتي:

- نمو الأنشطة غير الزراعية التي تقوم بها المؤسسات الريفية غير الزراعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الدخل الريفي بمعدل سنوي قدرة 12.50% خلال سنوات المرحلة، وانعكس هذا بشكل ايجابي على نمو الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات، وأدي إلى التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية.

- أصبح تحسن مستوي المعيشة في الريف الصيني مصدرا قويا لتوليد المدخرات التي تحولت إلى استثمارات عبر مختلف قنوات النظم المالِىة غير الرسمية، ومن ثم أصبحت المؤسسات الريفية في نهاية المرحلة الأولى عصب الاقتصاد الوطني الصيني وجزء مهم منه، فقد تجاوزت قيمة الصادرات الخارجية المؤسسة الريفية 4 مليار دولار عام 1985.
- نقل قدر من الصلاحيات للسلطات المحلية وزيادة مساحة اللامركزية إلى حد ما فيظل ظهور أشكال جديدة من الملكية الخاصة، الأمر الذي ساهم في ظهور التخصص في الإنتاج وبروز المؤسسات الخاصة كشكل من أشكال الملكية المكملة لقطاع الدولة المسيطر، ومن ثم اندماج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي.
- إقامة مناطق الاقتصاد الريفي والمدن الساحلية وافتتاح المناطق الاقتصادية الخاصة الأربع التي أصبحت من أهم النوافذ الاقتصادية للصين على العالم الخارجي عام 1984، بهدف زيادة الصادرات وجذب رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا الحديثة.
- تقبل الصينيون التحديث قبولا كاملا باعتباره تغييرا اقتصاديا واجتماعيا، وأصبح الاهتمام بالنمو الاقتصادي القضية الرئيسية التي تشغل الصينيين وتزامن ذلك مع ارتفاع نسب الأداء الاقتصادي، وارتفع معدل النمو الاقتصادي من 5.8%عام 1978 إلى 9.9%عام 1985.

2-1-الانفتاح على العالم الخارجي

شهد عام 1992 نجاح القيادة الصينية في تعميق سياسة الإصلاحات، وتبني القيادة السياسية مفهوم " اقتصاد السوق الاشتراكي" في إطار ما وصفه الزعيم "دينج شياو بنج" ثورة الإصلاح السياسي و الاقتصادي في العهد الجديد ، وقد اتسمت تلك الثورة الإصلاحية بعدة سمات أهمها الأخذ بِالىات الاقتصاد الكلي من حيث الضرائب والقروض و التبادل الخارجي ، وتعديل نظام الأسعار في مجالات التجارة الخارجية، ونشيط القطاع الصناعي و زيادة قدرته التصديرية و التنافسية عالميا ، وإلغاء الكومونات

الزراعية و السماح للفلاحين باستغلال أراضيهم ، و حرية التجارة في المواد الزراعية بالتوازي مع نظام شراء المنتجات من الدولة.

وفي الوقت نفسه انتهجت الحكومة الصينية سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، ودفع الإصلاحات الداخلية والانفتاح على العالم الخارجي بعضهما البعض إلى الأمام، وانعكس هذا بالإيجاب على دفع النمو السريع للاقتصاد الصيني.

2-2-التحول من الاقتصاد الموجه للداخل إلى اقتصاد موجه للتصدير

شرعت القيادة السياسية الصينية في أواخر سبعينات القرن العشرين إصلاح الأنظمة الاقتصادية الداخلية وانتهاج سياسة الانفتاح على العالم الخارجي في نفس الوقت، واعتبرت الانفتاح عنصرا هاما في استراتيجيه التنمية الاقتصادية، واستوعبت الصين تجربة الاقتصاد الموجه للتصدير في اليابان والنمور الآسيوية الأربعة (هونج كونج وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية) في شرق آسيا لدفع النمو السريع للاقتصاد.

وبدأت الصين تنتهج إستراتيجية موجهة للتصدير ضمن سياسة الانفتاح، مرتكزة على تفوق الصين النسبي في مجال الصناعات كثيفة العمل، وأخذ الانفتاح مسار تقدم تدريجي، ففي أوائل ثمانينات القرن العشرين بدأت الصين تتبنى قاعدة للانفتاح تتكون من أربع مدن ساحلية. يرجع السبب الأساسي في ذلك إلى أن الصين دولة ذات مساحة شاسعة، وظلت لفترة طويلة تطبق نظام الاقتصاد المخطط، ولن تستطيع أن تعيد تشكيل السوق الداخلية وتطبيق الانفتاح على العالم الخارجي ومواكبة الأسواق الدولية في فترة قصيرة[18].

وبدءا من عام 1980 أقامت الصين مناطق اقتصادية خاصة بهدف أن تصبح هذه المناطق بمثابة نوافذ لتطوير الاقتصاد الصيني، ومحركا لتطوير النظام الاقتصادي، ومن ثم اندماجه في الاقتصاد العالمي من خلال التصدير. ويصف العالم الصيني " جيشانج وى " هذه المناطق بأنها مصفاة بين النظام الاشتراكي في الصين والعالم الرأسمالِى، كما أنها تلعب دورا في ظل الاقتصاد الاشتراكي والتخطيط المركزي، وأنها تستوعب الأشياء الايجابية وتطرد الجوانب السلبية للثقافة الغربية.

ووافقت الحكومة على إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة عام 1980 في مدينة " شنجن Shenzhen" و" زوهاى Zhuhai" و " شانتو Shantou" في مقاطعة "قوانغودونغ Guangdong"، وكسمين Xiamn" في مقاطعة" فوجيانFujian " و"جزيرة هاينان Hainan Island "

وقد توالى بعد ذلك إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة بعد النجاح الذي تحقق في مناطق البدء، ففي عام 1984 أقامت الصين أربعة عشر مدينة ساحلية وجعلتها مناطق اقتصادية خاصة مفتوحة على العالم الخارجي. وتعتمد فكرة إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة على اللامركزية الاقتصادية، وهو الأساس الذي منحت بموجبة تلك المناطق الحق في إدارة اقتصادية مستقلة وحرية في التعامل مع الأقالِىم المجاورة، وتبني سياسات لجذب الاستثمارات الأجنبية[19].

و تشكلت بذلك منظومة للانفتاح الشامل للمناطق الساحلية الصينية على العالم الخارجي، ودفع انفتاح هذه المناطق التطور السريع لاقتصادها، بالإضافة إلى تأثيره كقوة دافعة للإصلاح والانفتاح وإعادة هيكلة وبناء النظام الاقتصادي في الصين .

وبعد دخول تسعينات القرن العشرين طرحت الحكومة الصينية إستراتيجية المناطق الأربع "للانفتاح على العالم الخارجي ،ووسعت الانفتاح في هذه المرحلة إلى حد ابعد حيث شمل التركيز على تطوير المناطق الساحلية من خليج "بوهاي" وخليج"بيبو" ، تطوير المناطق الحدودية في "شينجيانغ" ومنغوليا الداخلية و"هيلونغيانجغ" لتعزيز التبادل الاقتصادي والتجاري مع دول الكومنولث ،وتطوير المناطق الحدودية في "يونان" و"قوانغشي" لفتح طرق تجارية لجنوب وجنوب شرق آسيا ،تطوير المناطق مجرى نهر" اِلىانجستي" بهدف دفع التنمية والانفتاح الشامل في مناطق مجرى نهر "اِلىانجستي" باتخاذ تنمية وانفتاح "بودونغ" في "شنغهاي" كقاطرة رئيسية لربط الشرق بالغرب والجنوب بالشمال ،والمناطق على طول القطاع الواقع داخل الصين من الجسر البري

الكبير الذي يربط آسيا بأوروبا وهو السكة الحديدية من الموانى في الشرق إلى ممر "آلتاي" الجبلي في "شينجيانغ" .[20]

وفي تسعينات القرن العشرين طبقت المناطق الصينية المختلفة الانفتاح على العالم الخارجي على مستويين حيث تم بناء مناطق ضفتي نهر "اِلىانجستي" لتصبح منطقة مفتوحة كبيرة تدريجيا بعد المناطق الساحلية الصينية وساعد ذلك على وجود اكبر منطقة كثيفة للصناعات في مجرى نهر "اِلىانجستي" تحت دفع قاطرة التنمية والانفتاح في منطقة "بودونغ" الجديدة في "شنغهاي" من ناحية أخري أسرعت الدولة بخطى انفتاح المقاطعات والمناطق الداخلية الذاتية الحكم ،واعتبرت أربع مدن لعواصم المقاطعات الحدودية والساحلية الأربع ،مناطق اقتصادية خاصة ومنحتها نفس السياسات التفضيلية للمدن الساحلية الصينية .

وهكذا شكلت الصين في منتصف تسعينات القرن العشرين منظومة جديدة شاملة ومتعددة المستويات وواسعة المجالات للانفتاح على العالم الخارجي، واستجابت إستراتيجية التقدم التدريجي لسياسة الانفتاح على العالم الخارجي بداية من المناطق الاقتصادية الخاصة، واستجابتها لمتطلبات القدرة الإدارية للحكومة والأنظمة الداخلية خلال عملية تحول الصين من الانغلاق إلى الانفتاح على العالم الخارجي، وتحقق انتقال سياسة الانفتاح على العالم الخارجي الجزئي إلى الانفتاح في كل البلاد بلا عوائق.

ولعبت المناطق الاقتصادية الخاصة دور "النافذة" و"الحقل التجريبي" خلال عملية الإصلاح والانفتاح، وأصبحت قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير في الصين، وفي نفس الوقت قاعدة لبناء الصناعات الحديثة وخاصة الصناعة الإنتاجية.

2-3-الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح في أواخر سبعينات القرن العشرين تتخذ الحكومة الصينية سلسلة من الإجراءات التفصيلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعد عنصر هام لسياسة الانفتاح الصينية، حيث يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر التكنولوجيا

المتقدمة والموارد الرأسمالية والخبرات وتجارب الإدارة التي تم جمعها خلال مئات السنين من التطور والأسواق الخارجية والضغط التنافسي، ويعد كل هذا عنصر أساسي هام جدا لتطور الاقتصاد الصيني.

وحقق الاقتصاد الصيني انجازات ضخمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنذ عام 1993 ظلت الصين تحتل المركز الأول بين الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عشر سنوات متتالية، وفي عام 2002 تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت أكبر دولة في العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي منتصف تسعينات القرن العشرين ظهر اتجاها جديد للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، و هو زيادة استثمار الاتحادات المالية الدولية الكبرى و الشركات متعددة الجنسيات بسرعة ملحوظة .كما زادت نسبة هذه الشركات من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يدخل الصين ، حيث تجاوز عدد هذه الشركات 400 شركة عام 2003، و أقامت هذه الشركات 400 مركزا لأنواع مختلفة من البحوث و التنمية في الاقتصاد الصيني ، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على زيادة المحتوى التكنولوجي لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، و زيادة عدد المشروعات كثيفة رأسمال والتكنولوجيا، وأدى ذلك إلى ارتفاع مكانة الصين بشكل ملحوظ في تقسيم الصناعات الدولية. ونتج عن تجمع الاستثمار الأجنبي في دلتا نهر "اِلىانجستي" ودلتا نهر "اللؤلؤ" تحول لهذه المناطق إلى مجموعات صناعة تكنولوجيا المعلومات Information Technology التي أصبح لها تأثير بالغ في الأسواق العالمية، و أصبحت الصين في عام 2003 ثاني أكبر دولة منتجة لتكنولوجيا المعلومات بعد الولايات المتحدة الأمريكية[21].

وقد اتخذا الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية الإصلاحات شكل الاستثمار الصيني والأجنبي المشترك وبعد ذلك ازداد الاستثمار الأجنبي المستقل تدريجيا، ومع بداية الألفية الجديدة أصبح الاستثمار المستقل الشكل الرئيسي للاستثمارات الأجنبية في الصين، حيث وصل عدد الشركات التي تم الموافقة على إنشائها بالاستثمار الأجنبي

المستقل 65% من إجمالي عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغت القيمة التعاقدية للاستثمار الأجنبي المستقل 69%من إجمالي القيمة التعاقدية للاستثمار الأجنبي[22]. بالإضافة إلى ذلك استقدمت الصين أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي أهمها، الاشتراك في إصلاح الشركات الصينية العمومية المملوكة للدولة، وحددت الحكومة الصينية إجراءات توضيح حق الملكية في إصلاح نظام الشركات المملوكة للدولة. فيمكن أن يتخذ الإصلاح طريقة " إصلاح الشركة الأصلية " حسب الطرق المختلفة لتوضيح حق الملكية، وهي القيام بتوضيح حق الملكية وتقسيم الأسهم وإقامة نظام الشركة في ظل المحافظة على عدم تغيير هيكل حق الملكية القائم تقريبا، ويمكن أن يتخذ الإصلاح طريقة " إصلاح الشركة باستيعاب الاستثمار وهي إصلاح الشركة الأصلية المملوكة للدولة لتصبح شركة ذات أنظمة مختلطة الملكية أو شركة قابضة للمستثمرين الجدد أو شركة باستثمار مستقل عن طريق إدخال رأسمال جديد من داخل الصين وخارجها.

وتعد منطقة شرق آسيا أهم مصدر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين، وذلك للاستفادة من التكلفة المنخفضة للعناصر الإنتاجية الرئيسية، مثل الأيدي العاملة وغيرها، وتتركز أغلب مجالات الاستثمار الأجنبي في الأنشطة الإنتاجية كثيفة العمل، ويتم بعد ذلك تصدير هذه المنتجات إلى الأسواق التقليدية للمستثمر الأجنبي. ولذلك تشكلت ظاهرة "التجارة المثلثية Tringular Trad"، نتيجة لانتقال الاستثمار الأجنبي من شرق آسيا إلى الصين ، حيث يستورد بر الصين الرئيسي قطع الغيار من كوريا الجنوبية و اليابان و تايوان الصينية و غيرها ، ثم يتم تجميعها في الصين ويعاد تصديرها إلى أسواق الولايات المتحدة و أوروبا و غيرها.

وقد أدي ذلك إلى تحول الفائض التجاري لهذه الاقتصاديات في شرق آسيا في تجارتها مع الولايات المتحدة إلى فائض تجاري للصين في تجارتها مع الولايات المتحدة، وفي عام 2002 تجاوزت الصين اليابان، وأصبحت أكبر دولة تحقق فائضا تجاريا مع

الولايات المتحدة.[23] ويوضح الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم أعوام 2004، 2005، 2006.

جدول رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم من (2004-2006)

الدولة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر– مليون دولار		
	2004	**2005**	**2006**
العالم	642143	945795	1305852
شرق آسيا	106314	116253	125774
الصين	60630	72406	69468
هونج كونج، الصين	34032	33618	42892
ماكاو، الصين	484	1322	739
تايوان	1898	1625	7424

المصدر: نسرين احمد عباس، مرجع سابق، ص. 71

نستخلص من **الجدول رقم** (**1**) أن الصين استحوذت على 13.07%من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم عام 2004، محتلة بذلك المرتبة الأولى في الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في هذا العام، واستطاعت الصين أن تكون في مصاف الدول الأولى المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في غضون ثلاثة عشر عاما، بعد أن كانت تحتل المرتبة الثالثة عشر عام 1990 بنسبة 1.80 %من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعالم في هذا العام.

ويتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بشكل أساسي على الصناعة الإنتاجية، و يرجع ذلك بصفة أساسية إلى تفوق الصين النسبي في الصناعات الإنتاجية لانخفاض تكلفة العناصر الإنتاجية الرئيسية و القدرة النسبية على التنسيق بين الصناعات المختلفة، بالإضافة إلى أن الصين ظلت تتحكم في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى صناعة الخدمات لفترة طويلة.

ويوضح **الجدول رقم (2)** هيكل الصناعات التي يستثمر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر حتى عام 2002، فنجد أن الصناعة الإنتاجية تستحوذ على نسبة 73% من

إجمالي عدد الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر و نسبة 63 % من إجمالي القيمة التعاقدية للاستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى ذلك نستخلص من الجدول ، أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات يتركز بشكل أساسي على العقارات الثابتة، كما نلاحظ تضاؤل نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة الأولى، حيث تمثل هذه النسبة أقل من 2 % من إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين حتى نهاية العام 2002.

الجدول رقم (2): التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين حتى عام 2002

الصناعة	عدد المشروعات	النسبة %	القيمة التعاقدية للاستثمار الأجنبي المباشر (مائة مليون دولار)	النسبة (%)
الإجمالي	424196	100	828.59	100
الزراعة والتشجير وتربية المواشي والدواجن والأسماك	12217	2.88	157.59	1.90
الصناعة	310279	73	5242.86	63
الهندسة المعمارية	9644	2.27	225.72	2.73
النقل والمواصلات والبريد والبرق والاتصالات	4729	1.11	187.99	2.27
تجارة البيع بالجملة والتجزئة	21358	5.03	264.57	3.20
صناعة الخدمة العامة للعقارات الثابتة	45490	10.72	181.81	21.87
الصحة والرياضة والخدمة الترفيهية والاجتماعية	1119	0.26	51.64	0.62
التربية والتعليم والثقافة والفن والإذاعة والتلفزيون والسينما	1412	0.33	23.04	0.28
البحوث العلمية وصناعة الخدمات التكنولوجية الشاملة	2933	0.69	33.12	0.40
الصناعات الأخرى	15015	3.54	283.25	3.42

المصدر: نسرين احمد عباس، مرجع سابق، ص. 73

وقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير و مؤثر في نمو التجارة الخارجية للصين، ففي عام 1995 كانت نسبة مساهمة المشروعات الاستثمار الأجنبي في التجارة الخارجية للصين 39.1% من إجمالي التجارة الخارجية الصينية ، وفي جانب الصادرات ارتفعت نسبة إنتاج مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر من الصادرات من أقل من 1%من اجمالي الصادرات الصينية عام 1984 إلى 28.5 % عام 1993، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 48% عام 2000، وفي عام 2005 تجاوزت هذه النسبية 50 % من اجمالي الصادرات الصينية، بالإضافة لذلك نجد أنه في عام 2002 كانت قيمة صادرات مشروعات الاستثمار الأجنبي 169.937مليون دولار أمريكي ارتفعت هذه القيمة إلى 33846.6 مليون دولار أمريكي عام 2004. [24]

المحور الثالث-إستراتيجية التنمية في الصين

اتبعت الصين إستراتيجية مزدوجة لتنمية الاقتصادية، يتمثل الجزء الأول من هذه الإستراتيجية في الاستفادة من أحد أكبر مواردها الطبيعية وهو عنصر العمل عن طريق تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتي تؤدي إلى خلق الوظائف، وبالتالي يتحقق الاستغلال الأمثل لهذا العنصر، ويركز الجزء الباقي منها على دعم هدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إنتاج وتصدير منتجات عالية التكنولوجيا، وبالفعل أصبحت الصين في عام 2004 من أكبر الدول الصناعية المصدرة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولقد ارتكزت إستراتيجية التنمية الاقتصادية الصينية على عدد من السياسات، وقد حاولت الصين الاستفادة من تجربة الدول حديثة العهد بالتصنيع في شرق آسيا ضمن في هذا المجال، حيث تشابهت السياسات الصينية في تنمية الصادرات مع تلك السياسات التي اتبعتها هذه الدول. وتدل خبرة دول شرق أسيا أن: الدعم الحكومي لتنمية الصادرات يولد وفورات Externalities هامة، كما أن التدخل الحكومي هام للمفاضلة بين حوافز الصادرات خلال فترة التحول إلى اقتصاد أقل تشوها، ويكون التدخل الحكومي المدروس وسيلة هامة لتحريك نمو الصادرات.

لقد حاولت الصين إنشاء العديد من الهياكل المؤسسية المماثلة لتلك الموجودة في بعض الدول. ويمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل أساسية ساهموا بشكل فعال في نجاح استراتيجيه التنمية في الصين:

تبني الحكومة المركزية استراتيجيه واضحة لدعم تنمية الصادرات، المشاركة الفعالة للسلطات المحلية، ووجود مستثمرين من هونج كونج وتايوان بحثا عن مصدر العمالة الرخيصة.

وفي بداية تنفيذ سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، بدأت السلطات المركزية في الصين تطبيق عددا من السياسات لترويج ما يطلق عليه ثقافة التصدير وتمثلت أهم هذه السياسات في: [25]

- استهداف المناطق الجغرافية
- استهداف قطاعات في الاقتصاد
- سياسة تحرير الاستثمار الأجنبي
- سياسة تمويل الصادرات

1) سياسة استهداف المناطق الجغرافية

استهدفت الصين عددا من المناطق الاقتصادية الخاصة التي تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية – مثل التصنيع، الأنشطة البنكية، التصدير والاستيراد، الاستثمار الأجنبي – في بيئة أكثر حرية من المتاحة في مجال الاقتصاد الصيني، حيث ساعدت كنقطة ارتكاز للاستثمارات المحلية والأجنبية – التي كانت أغلبها في البداية تتدفق من هونج كونج وتايوان–، وأتاحت هذه الاستثمارات للصين تنمية روابط مع السوق العالمي.

ومن أهم المميزات التي تميزت بها المناطق الاقتصادية الخاصة ميزتان:

الأولى: الاستقلالية الإدارية في مجالات الاستثمار، التسعير، الضرائب، السكان، العمالة، سياسات إدارة الأراضي، وبالتالي أغلب الاستثمارات الأجنبية تتم الموافقة عليها بواسطة السلطات المحلية.

الثانية: تعرض المناطق الاقتصادية الخاصة حوافز للمستثمرين غير موجودة في مقاطعات داخل الصين. فعلى سبيل المثال، كل المدخلات المستوردة للمنتجات التي يتم تصديرها أو بيعها في المناطق الاقتصادية الخاصة تكون معفاة من الجمارك، بالإضافة لذلك يوجد في المناطق الاقتصادية الخاصة نظام للإعفاءات الضريبية للمشروعات الأجنبية حسب حجم الاستثمار، وطبيعة التكنولوجية المستخدمة.

وفي التسعينات استحوذت المناطق الاقتصادية الخاصة على 83 % من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين، وأنتجت مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية الخاصة ما يقرب من 50% من منتجات الصادرات الصينية. بالإضافة لذلك خلال التسعينات نما الناتج الصناعي في مقاطعتي Fugian وGuangdongبمعدلات سنوية تتراوح بين 16 % و 14.7 % على التوالي مقارنة بمعدل نمو 6.9% في باقي الاقتصاد.[26]

2) سياسة استهداف قطاعات في الاقتصاد

اتبعت الصين سياسة استهداف قطاعات محددة في الاقتصاد بالتوازي مع سياسة استهداف المناطق الجغرافية. ويتم اختيار القطاعات المستهدفة على المستوي المركزي، وشملت هذه القطاعات منتجات الصناعة الخفيفة، المنسوجات، الآلات، والسلع الالكترونية. ومن أهم أدوات هذه السياسة، أداتين:

- **الأولى**: شبكات إنتاج الصادرات
- **الثانية**: زيادة حصص استرداد الصرف الأجنبي لمشروعات القطاعات المستهدفة.

وركزت الخطة الخمسية السابعة (1986–1990) على خلق شبكات إنتاج للصادرات، من خلال تنمية قواعد إنتاج سلع التصدير والمصانع المتخصصة في تصنيع الصادرات. وكانت الفكرة ترتكز على ربط الشركات الرائدة في القطاعات المستهدفة إلى الشبكة في إطار عنقود صناعي وتشجيعها من خلال الإعانات لتحديث التكنولوجيا

المستخدمة في الإنتاج، وضمان العرض من المواد الخام والطاقة اللازمة للإنتاج، وتفضيلية في نقل الإنتاج، وأسعار مميزة لشراء منتجات المصانع في تلك الصناعات المستهدفة.

ويتمثل الهدف الأساسي من هذه الشبكات في التوسع في حجم وجودة منتجات المصانع داخل الشبكة، وكانت صناعات الأجهزة الإلكترونية والآلات كقطاع يستفيد من هذا النظام، حيث استهدفت الحكومة هذا القطاع بإعطائه دفعة قوية لتنمية الصادرات المنتجات الالكترونية والآلات.

في عام 1985 أيد المجلس الوطني الصيني قرار محدد يدعو لزيادة صادرات السلع الالكترونية والآلات، وعلى الرغم من أن وثائق هذه الخطة غير متاحة، إلا أن هذا القرار يتضح من خلال المعدلات التفضيلية لاسترداد الصرف الأجنبي في هذا القطاع، بالإضافة لذلك أعطت الحكومة قروض بمعدلات فائدة تفضيلية للمشروعات في هذا القطاع بجانب إعفاءات من الرسوم الجمركية على وارداته من المواد الأولية والسلع الوسيطة، وأقامت نظام إنتاج تصدير لصادرات الإلكترونيات والآلات. ولسنوات عديدة طوال النصف الثاني من الثمانينات كان البرنامج الكامل لتنمية صادرات الإلكترونيات والآلات تحت الإشراف المباشر للمكتب الخاص بالمجلس الوطني لإدارة صادرات الإلكترونيات والآلات. بالإضافة لذلك تم خلق شبكات لإنتاج الصادرات في قطاعات منتجات الصناعات الخفيفة والمنسوجات. كما تم خلق نظام ائتمان تصدير خاص لدعم تلك القطاعات المستهدفة.

3) سياسة تحرير الاستثمار الأجنبي

حققت الحكومة الصينية مكاسب عديدة من تنفيذ عدد من سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الأخرى في الصين، الأمر الذي جعل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للصين أحد أهم العوامل المؤثرة في أداء الصادرات الصينية، ويوضح الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للصين للفترة 1979–2006.

جدول (3): تدفقات الاستثمار الأجنبي للصين خلال الفترة (1979-2005)

السنة	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للصين (مليون دولار أمريكي)	اجمالي الصادرات (بليون دولار أمريكي)
1979	0.8	15
1981	265	24
1984	1.258	29
1986	1.875	35
1989	3.393	57
1992	11.156	94
1995	35.849	168
1998	43.751	207
2001	44.241	299
2003	47.077	485
2005	79.127	837

المصدر: نسرين احمد عباس، مرجع سابق، ص. 128

وتتلخص أهم أسباب تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين في ثلاثة أسباب:

الأول: السياسات والإجراءات التي اتبعتها ونفذتها الحكومة الصينية لتشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي وكان نتيجة ذلك تنوع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الصناعات عالية التكنولوجيا، والسلع الاستهلاكية، والخدمات والمواد الخام.

الثاني: مرونة سياسات التوظيف، الأجور، والتسعير للمشروعات المشتركة فيما عدا بعض فئات المنتجات التي كانت تحدد الدولة أسعارها، توجد مرونة للمشروعات المشتركة في تحديد أسعار منتجات مشروعاتها سواء التي تباع في السوق المحلى أو في الخارج.

الثالث: الحوافز التي منحتها الحكومة الصينية للمشروعات ذات التوجه التصديري، والمشروعات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة منذ منتصف الثمانينات.

4) سياسة تمويل الصادرات

ساهمت سياسة تمويل الصادرات – من خلال بنك الصين في أداء الصادرات الصينية.حيث أنه في بداية الثمانينات كان بنك الصين هو البنك الوحيد المسموح له بتداول الصرف الأجنبي و التعامل في المدفوعات البنكية وكانت هناك تسهيلات محددة للمصدرين – بجانب التسهيلات المقدمة من البنوك المتخصصة مثل البنك التجاري الصناعي في الصين ،وتعد شركات التجارة الخارجية FTCS المستفيد الرئيسي من ائتمان التجارة ،الذي يتيحه بنك الصين، حيث زادت القروض الموجهة إلى شركات التجارة الخارجية بشكل مستمر منذ عام 1984– الذي قدرت فيه بما يعادل 100.8 و 120 بليون يوان في عامي 1988و 1989 على التوالي ، و صلت نسبة الائتمان الذي حصلت عليه شركات التجارة الخارجية في عام 1991 إلى 85 % من اجمالي ائتمان التجارة [27].

لقد ساعدت تسهيلات الصادرات الكبيرة–والتي تساوي أكثر من نصف قيمة الصادرات في أواخر الثمانينات–على عزل شركات إنتاج الصادرات جزئيا من أن تسحق في أزمة الائتمان المحلي في نهاية فترة الثمانينات، وقد يوضح هذا سبب استمرار النمو القوي للصادرات في الفترة التي كان فيها أداء الاقتصاد المحلي أضعف مقارنة بأغلب الفترات في عقد الثمانينات.

وفي الخطة الخمسية (1986–1990) رصدت الحكومة 2 بليون يوان لتنمية صادرات صناعات الأجهزة الإلكترونية والآلات كخطوة واضحة لتنمية الصادرات في قطاعات إستراتيجية، وفي عام 1992 وافق المجلس الوطني الصيني على خلق نظام ائتمان لتقديم قروض بالعملة الأجنبية لتمويل بيع الأجهزة الالكترونية والآلات، قدرت بحد أدني مليون دولار في العملية الواحدة، وفي الخطة الخمسية (1991–1995) تم رصد 100مليون دولار سنويا لهذا النظام [28].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عنصر جوهري ساهم في نجاح الصين في الأسواق العالمية يتمثل في روابط الصين مع هونج كونج وهو ما يطلق عليه " Hong kong Connection". تلك الروابط لم تسهم فقط في تدفق رأس المال إلى الصين، ولكن أيضا ساهمت في نقل تكنولوجيا جديدة، وأساليب إدارية، وروابط هامة بالسوق العالمي.

لقد صاحب تحول الصين إلى إستراتيجية التوجه الخارجي زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الاجمالي في الصين، واجمالي حصيلة الصادرات الصينية ويوضح الجدول التالي تطور الناتج المحلي الاجمالي في الصين خلال الفترة (1979–2005).

جدول رقم (4): تطور الناتج المحلي الاجمالي والصادرات في الصين خلال الفترة (2005–1979)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (بليون دولار أمريكي)	معدل نمو الناتج (%)	اجمالي حصيلة الصادرات (بليون دولار أمريكي)	معدل نمو الصادرات (%)	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)
1979	176	8	15	22	7
1982	202	9	25	2	13
1985	305	14	30	1	10
1987	268	12	44	8	12
1990	355	4	68	5	1
1992	418	14	94	11	21
1996	806	10	172	1-	23
1999	1083	8	221	15	20
2002	1454	9	365	29	23
2005	2234	10	837	24	24

المصدر: نسرين احمد عباس، مرجع سابق، ص. 133

نلاحظ من الجدول أعلاه زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الصين من 176بليون دولار عام 1979 إلى 2234 بليون دولار عام 2005، بمتوسط معدل سنوي حوالي 9.7% خلال الفترة (1979–2005)، بالإضافة إلى زيادة اجمالي حصيلة الصادرات خلال نفس الفترة وزيادة نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي من 7 % في عام 1979 إلى 34% في عام 2005، واستمرت النسبة في الزيادة لتصل إلى 39% عام 2007.

المحور الرابع–الاستفادة من التجربة التنموية الصينية

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن إستراتيجية التنمية الصينية ارتكزت على مجموعة من السياسات المترابطة ساهمت بشكل فعال في إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني والصناعة الصينية. هل يمكن الاستفادة من التجربة التنموية الصينية على مستوى دول العربية؟

تعد قضية التنمية في البلدان العربية من القضايا الشائكة التي تثير كثيراً من نقاط الخلاف بين العديد من المحللين والمراقبين وعادة ما يثار صراع أو اختلاف وجهات النظر:

الأولى: ترى أن التنمية الاقتصادية بمثابة عملية مستمرة تهدف على إحداث نمو اقتصادي وإحداث تحولات هيكلية في أوجه القصور على المستويات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وتحسين مضطرد لنوعية الحياة المعنوية والمادية لأفراد المجتمع وجماعاته .وطبقاً لذلك فمعظم البلدان العربية فشلت في تحقيق تنمية لإقتصادياتها، لأنها لم تستطيع تحقيق نمو متواصل في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، لارتباط ذلك بشكل أساسي بالبنية الهيكلية للاقتصادياتها.

الثانية: ترى أن بعض البلدان العربية قد نجحت في تحقيق تقدم تنموي مهم في ضوء إمكانياتها وظروفها الخاصة، مستندة في ذلك على نجاح هذه الدول في الاستفادة من

العائدات النفطية (دول الخليج مثلا)، خلال السنوات الماضية في تحقيق مذهل في مستوى معيشة الفرد العربي على كافة المستويات.

رغم أن لكل من وجهتين النظر ما يبرزها ،إلا أنه بإمكاننا القول أن البلدان العربية مازالت تعاني من تعثر عملية التنمية الحقيقية بها والتي من أبرز متطلباتها ،أن يرتكز اقتصاد هذه الدول على قاعدة اقتصادية متنوعة لتحقيق الثبات والاستقرار الاقتصادي، وتمكنه من التخطيط السليم لمستقبلة، وهو لم يتحقق حتى الآن، خاصة استمرار العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية المنشودة التي من أبرزها ما يلي:

أ-أن بعض اقتصاديات الدول العربية أحادية الدخل والإنتاج، بمعنى أنها تعتمد على سلعة واحدة في تكوين الناتج المحلي وتغذية النشاط الإنتاجي، إلا وهي النفط فعلى سبيل المثال تمثل العائدات النفطية لدول الخليج العربي (حوالى 151 مليار دولار) وهي النسبة الغالىة من الناتج المحلي الاجمالي الذي تجاوز 280 مليار دولار خلال العام 2000م[29] و تمكن الخطوة في كون أسعار النفط العالمية تشهد تذبذباً، نتيجة للتفاعل المستمر بين عوامل العرض والطلب، ما يجعل اقتصاديات هذه الدول تعتمد على عوامل خارج نطاق سيطرتها إلى حد بعيد.

ب-استمرار ضعف القطاعات الإنتاجية غير النفطية، بالرغم من الجهود المستمر لتطويرها، فعلى سبيل المثال لم تزد نسبة مساهمة القطاع الصناعي في اجمالي الناتج المحلي في بعض الدول العربية عن 10.5%، ومساهمة القطاع الزراعي 4.9 ٪ من الاجمالي الناتج المحلي.[30]

ج-استمرار هيمنة القطاع الحكومي على مجمل الأداء الاقتصادي وتتراجع دور القطاع الخاص، بالرغم من الخطوات الجادة التي بشأن تشجيع القطاع الخاص، في بعض الدول العربية.

د-استمرار إرتفاع معدلات البطالة بين اقتصاديات الدول العربية، نتيجة للارتفاع في معدلات النمو السكاني وزيادة الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

ويمكن من خلال المقارنة بين النموذج التنموي الصيني ونموذج التنمية في الاقتصاديات العربية، اكتشاف بعض مظاهر الاختلاف منها:

*-يتميز الاقتصاد الصيني بوجود فائض ضخم من العمالة الوطنية في ضوء حجم السكان الضخم والبالغ 1.3مليار نسمة. إضافة إلى انخفاض تكلفتها النسبية. وهو الأمر الذي يمثل ميزة للاقتصاد الصيني يساعدها على تخفيض تكلفة منتجاتها. وبالتالي رفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. ومن ثم زيادة الصادرات الصينية، في المقابل تعاني بعض الاقتصاديات العربية من انخفاض العمالة الوطنية المؤهلة، ومن ثم الاعتماد على العمالة الوافدة والتي تمثل هاجساً أمنياً وسياسياً واقتصادياً مستمراً.

*-تتسم القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الصيني بالتنوع الكبير، حيث تلعب جميع القطاعات الاقتصادية (زراعة – الصناعة – تجارة – سياحة.... الخ)، دوراً مهماً في الدخل الوطني، وبصفة خاصة قطاع الصناعة التحويلية والتكنولوجية، وفي الوقت التي تتسم فيه اقتصاديات بعض الدول العربية، بأنها أحادية الإنتاج حيث تعتمد بصفة أساسية على إنتاج وتصدير النفط.

*-ومن أهم عوامل نجاح النموذج التنموي الصيني ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى ارتفاع معدل الاستثمار المحلي الصيني الذي بلغ 39 ٪ من الناتج المحلي الصيني الاجمالي عام 1998م[31]، نجد أن معظم الدول العربية مازالت تضع العراقيل أمام رؤوس الأموال الأجنبية، بالرغم من أهمية هذه الاستثمارات في رفع القدر الإنتاجية للدولة، وترشيح قواعد اقتصادها إذا ما تم التعامل معها وفق شروط وقواعد محددة مثلما يحدث في الصين.

*–في الوقت الذي مازال يهيمن فيه القطاع الحكومي على مجمل النشاط الاقتصادي في معظم الدول العربية، نجد أن هناك توجهاً متزايداً في الصين لإحلال القطاع الخاص محل الدولة في إدارة الأنشطة الاقتصادية المعولة، لأجل تخفيف من الأعباء الملقاة على كاهل الدولة ويجعل من القطاع الخاص شريكاً أساسياً في عملية التنمية.

الخـــاتمـة

استهدفت هذه الدراسة التعرف على التجربة التنموية الصينية ،والمحددات الرئيسية لهذا التجربة التنموية الفريدة التي استطاعة أن تنمو باستقلالية وبغير انعزالية، حيث صاغت الصين منظومتها الخاصة بالتنمية الاقتصادية ،واختارت نموذج التنمية الخاص بها في حذر شديد ورفضت أن تقلد النموذج الغربي ،وارتفع ترتيب الاقتصاد الصيني بين الاقتصاديات العالمية ليصل إلى المركز السادس في جدول الاقتصاديات الكبرى في العالم ،في غضون ثلاثين سنة هي عمر الإصلاحات وانفتاح الصين على الاقتصاد العالمي .فقد تناولت الدراسة تحليل المراحل التي مرت بها التنمية في الصين ،والثقافة السياسية الصينية، كأحد المحددات الإستراتيجية لعملية التنمية والإصلاح في الصين و تحول الاقتصاد الصيني من اقتصاد زراعي ،إلى اقتصاد أساسي في التجارة العالمية.

وخلصت الدراسة إلى أن الحكومة الصينية نفذت استراتيجية تنموية، ارتكزت تلك الإستراتيجية على مجموعة من السياسات المترابطة ساهمت بشكل فعال في إعداد تشكيل هيكل الصناعة الصينية بشكل خاص والاقتصاد الصيني بشكل عام، جعلت من الصين من اكبر الدول المصدرة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وختاما وعلى ضوء استعراض للتجربة التنموية الصينية ، أن العبرة من هذه التجربة التنموية الكبيرة ، هو إمكانية قيام تنمية اقتصادية شاملة معتمدة على الذات، إذا ما توفرت الإرادة لذلك وإذا ما توفرت القيادة الرشيدة التي تعمل على تحقيق التعاون مع الشعب ،فلن يقف حجم السكان الهائل عائق أمام التنمية ، بل العكس فقد تم استغلاله بشكل جيد بحيث قفزت الصين إلى مصاف الدول المتقدمة خلال فترة قصيرة ،

وفي هذا درس مهم جداً لكل الدول النامية ذات الموارد المحدودة وحجم السكان الكبير في إن يستفادوا من هذه التجربة التنموية العظيمة ، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات ،وإلغاء التبعية التي كانت العامل الأساسي في نهضة الصين ونهضة أي دولة تحاول القيام بالتنمية الناجحة.

هوامش ومراجع الدراسة

1-راجع : نسرين احمد عباس، النموذج الصيني في تنمية الصادرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2008 ،ص47-60

2-راجع : S.Jonathan,The Search For Modern China,W.W.Norton & Company,New York,1990,pp480-520

3-وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،ابو ظبي، 2000 ،ص ص.92-94

4-جلال محمد، " الخصائص الإيديولوجية للمجتمع الصيني قبل ماو "، السياسة الدولية، جانفي1970، ص.227

5-عزة جلال هاشم، الثقافة السياسية الصينية، السياسة الدولية، العدد132، افريل 1998، ص ص.81-83

6- نسرين احمد عباس، مرجع سابق ،ص ص.52-53

7-H.Dwight,"Mao Tse-Tung's Goals and Chinese Economic Performance",Current Scene,Vol.1x,January,1971,pp.9-15

8-G.Herrlee,The Chinese Thought From Confucious to Mao Tse-Tang, Mentor book,the New American Library,New York,1953,pp.63-67

9-حنان ماهرعارف،عملية التغير السياسي السياسية، في الصين،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم جامعة القاهرة، 1989، ص ص.279-281

10-B.John,Understanding China.Qguide Te Chinq4s Econo;ymHistory Qnd Politicql Structurem Hill and Wing,New York,1997, pp.50-54

11-G.Thene,"Culture In Greater China",The China Guarterly,1993, No.136,Dec,p908
12-.Sachs, and wing woo, "Understanding China 's Economic Grpwth", NBER Working Paper Series No.5965 ,NBE R,Cambridge,1997,pp.2-6
13-C.Harrison,Promoting Township and village Enterprises as A Growth Strategy in China,in Manuel Guitian and Robert Mundell,IMF, Washington,1996,pp.168-189

14- منذ منتصف الخمسينات تم تطبيق نظام الإنتاج الجماعي (نظام الفرق الإنتاجية والكومونات الشعبية) في الأرياف الصينية، وتم إلغاء القرية، وحل الكومون الواسع الكبير محل القرية

15-نسرين أحمد عباس، مرجع سابق ، ص.59

16-نسرين أحمد عباس، مرجع سابق، ص.60

17-World Bank,"World Development Report 1996,From Plan to Market",oxford University Press,New York,1996
18-S.Demurger and G.Chang,"Geography,Economic Policy,and Regional Development in China NBER Series,No.8897,2002,pp.15-24
19-R.Thomas,"Progress Without Privatization,The Reform of China's State Industries,Lynne Rienner, Boulder,1994,pp.37-52

20- نسرين أحمد عباس، مرجع سابق ،ص.66.

21-UNCTD,"World Investment Report",2004,pp.18-20
22-Ibid.p.45
23-IMF,"World Economic Outlook",2004,p.19
24-UNCTD,"World Investment Report",2006,pp.251-262

25-راجع :-نسرين أحمد عباس، مرجع سابق ، ص .123

26-CSY,China Statistical Yearbook,Beijing,2002,p.401
27-World Bank,China Foreign Trade Reform, World Bank Country Study,Washington,1994,p.125
28-World Bank,"China Foreign Trade Reform", W.B.C.S, Washhington, 1994, p.128

29- راجع: التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية والصناعة، على الموقع
http://vb.maharty.com/showthread.php?t=706

30، 31- التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية والصناعة، نفس المرجع